قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2020–2025)

تقرير مرحلي

سبتمبر 2024

AR
CD/24/23
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية (35 جمعية وطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) بالتشاور مع منبر قيادات إعادة الروابط العائلية

تقرير مرحلي

إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2020–2025)

عرض موجز

أحرزت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية[1] الخاصة بالحركة 2020–2025 (استراتيجية إعادة الروابط العائلية) رغم ما واجهته من تحديات كبيرة. فقد ظلت الحركة على التزامها بالعمل بكفاءة معًا للحيلولة دون تشتت شمل العائلات، والحفاظ على الروابط العائلية وإعادتها، وتيسير لمّ شمل العائلات، والكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، ودعم العائلات المتضررة.

ويستعرض هذا التقرير الإنجازات الرئيسية والتحديات الراهنة التي ظهرت في أثناء تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية على مدار السنوات الأربع. ويعرض كذلك توصيات من أجل العمل مستقبلاً. ويستند التحليل بالأساس على نتائج الإطار الشامل لرصد وتقييم استراتيجية إعادة الروابط العائلية.

سيمنح التمديد المزمع لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية حتى 2030 مزيدًا من الوقت للحركة لمعالجة بعض التحديات التي يعرضها هذا التقرير، والحفاظ على التقدم الكبير المحرز حتى هذه اللحظة، ومواصلة تحسين الاستجابة وتقديم الخدمات بجودة عالية. وتحقيقًا لهذا الغرض، تحددت ثلاثة أولويات رئيسية للفترة القادمة في عملية التنفيذ: مواصلة تحسين قدرات إعادة الروابط العائلية وتعزيز موارد شبكة الروابط العائلية،[2] وتحسين الامتثال لمعايير حماية البيانات وتحسين مستوى التأهب لحالات الطوارئ.

وندعو كل أعضاء الحركة لمواصلة التزامهم بتحقيق طموحات استراتيجية إعادة الروابط العائلية، وتجديد الدعم لإنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها.

[1] إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2020-2025) - تتضمن مراجع قانونية، متاحة على الرابط التالي: https://shop.icrc.org/restoring-family-links-strategy-for-the-international-red-cross-and-red-crescent-movement-2020-2025-including-legal-references-pdf-en-3.html.

[2] تتألف شبكة الروابط العائلية من الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، ووحدات حماية الروابط العائلية في بعثات اللجنة الدولية، وخدمات إعادة الروابط العائلية/البحث عن المفقودين في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية).

1- مقدمة

بفضل الجهود المشتركة للحركة [3]
كل **دقيقة**، نساعد **أربع عائلات** شتتتها النزاعات أو العنف أو الهجرة أو الكوارث، على اتصال أفرادها ببعضهم بعضًا
كل **ساعة**، يُكشف عن مصير ومكان وجود **شخصين مفقودين**
كل **يوم**، نيسر **لمّ شمل واحد وعشرين شخصًا** بعائلاتهم

قد تجبر النزاعات المسلحة والعنف والكوارث الأشخاص على ترك ديارهم، والتنقل من مكان إلى آخر. وفي كثير من الظروف، قد تشتت هذه التحركات أفراد العائلات أو تقطع الاتصال في ما بينهم رغمًا عنهم، ما يؤدي إلى دخول بعض الأفراد في عداد المفقودين. وبلغ إجمالي النازحين قسرًا 108.4 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بينما بلغ عدد النازحين الداخليين 75.9 مليون شخص بحلول نهاية عام 2023.[4]

وما يزال يساور الحركة قلق بالغ بشأن المعاناة التي يُكابدها الأشخاص الذين فقدوا الاتصال بأحبتهم أو انفصلوا عنهم من جرّاء النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ والهجرة. وفي حين أنه تقع على عاتق سلطات الدول في المقام الأول مسؤولية الكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، وضمان الاتصال بين أفراد العائلات المتفرق شملهم، تؤدي الحركة دورًا بالغ الأهمية في هذا الشأن من خلال خدماتها في مجال إعادة الروابط العائلية. وتحشد الحركة، التي لا تحيد عن التزامها بالاستجابة لهذه الأوضاع بكفاءة وفعالية، مواردها وتتعاون مع السلطات المعنية للحيلولة دون تشتت شمل العائلات، والحفاظ على الروابط العائلية وإعادتها، والكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، ودعم العائلات المتضررة.

ولا يمكن أن تنجح أنشطة الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية ما لم يكن بوسع شبكة الروابط العائلية الاعتماد على كل عضو من أعضائها. وتضطلع كل مكونات الحركة – من اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) – بمسؤولية مشتركة تتمثل في الحفاظ على الشبكة وخدماتها ومواصلة تعزيزها.

وتهدف استراتيجية الروابط العائلية 2020–2025، التي وُضعت بموجب القرار رقم 6 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019، إلى طرح رؤية ومهمة واضحتين لخدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها الحركة. وتبني الاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية على سابقتها (استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2008–2018) لضمان استمرار فعالية خدمات إعادة الروابط العائلية وقدرتها على التكيف مع التحديات الجديدة والتعقيدات التي ستبرز في المستقبل. وأشارت البيانات الإحصائية العالمية

[3] البيانات الإحصائية العالمية لعام 2023 بشأن إعادة الروابط العائلية: إجراء 2,023,934 مكالمة هاتفية ناجحة؛ تحديد أماكن 16,680 شخص؛ لمّ شمل 7,832 شخصًا بعائلاتهم.

[4] انظر أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتاحة على صفحة أرقام ومعلومات بالموقع الإلكتروني للمفوضية، وتقرير مركز رصد النزوح الداخلي الذي يمكن الاطلاع عليه على صفحة 2024 Global Report on Internal Displacement (GRID) بالموقع الإلكتروني للمركز.

بشأن إعادة الروابط العائلية[5] على امتداد فترة التنفيذ إلى وجود طلب على خدماتنا،[6] ولتلبية الاحتياجات المتزايدة، لا مناص عن الاستفادة من مكامن القوة المميزة لشبكة الروابط العائلية، لما لها من أهمية حاسمة في تخفيف المعاناة التي يُكابدها الأشخاص الذين فقدوا الاتصال بأحبتهم أو انقطعت عنهم أخبارهم أو انفصلوا عنهم. إضافةً إلى ذلك، أدت الأزمة المالية التي تعرضت لها اللجنة الدولية إلى خلو بعض السياقات، التي تدخل تحت مظلة شبكة الروابط العائلية، من أنشطة الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية.

ورغم التحديات التي أثرت بشكل ملحوظ على تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية منذ عام 2020، مثل جائحة كوفيد-19، واختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، وتأزم الوضع المالي للجنة الدولية في الآونة الأخيرة، نشطت مكونات الحركة في العمل بفعالية على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة[7] والعوامل الداعمة الستة.[8]

وينبني التحليل المطروح في هذا التقرير، وبالأخص ما يتناول منه الإنجازات الرئيسية والتحديات (الراهنة)، أساسًا على الإطار الشامل للرصد والتقييم الذي أسهم فيه عدد كبير من الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية على مدار الأعوام الأربعة الفائتة. [9]وفي حين أن نتائج استبيان الرصد والتقييم تعكس تصورات المشاركين فيه، يسلط هذا التقرير الضوء على مبادرات محددة أُعدت لتكمل جهود الحركة في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، ويقدم توصيات من أجل العمل مستقبلاً.

سيمنح التمديد المزمع لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية حتى 2030 للحركة مزيدًا من الوقت لمعالجة بعض التحديات المحددة هنا، والحفاظ على الإنجازات الرئيسية وتعزيزها، ومواصلة تعزيز تقديم الخدمات بجودة عالية من أجل دعم المفقودين والعائلات التي شتتتها النزاعات المسلحة، أو الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، أو في سياق الهجرة. وندعو كل أعضاء الحركة لمواصلة التزامهم بتحقيق طموحات استراتيجية إعادة الروابط العائلية، وتجديد الدعم لإنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها.

---

[5] تجمع الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين سنويًا البيانات الإحصائية التي تقدمها الجمعيات الوطنية من خلال استبيان، لتُجمع بعد ذلك مع البيانات الإحصائية الخاصة باللجنة الدولية. وتغطي البيانات الإحصائية العالمية بشأن إعادة الروابط العالمية خدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية مباشرةً.

[6] في عام 2023، فتحت شبكة الروابط العائلية 65,818 حالة جديدة للبحث عن مفقودين، منها 3,358 حالة لأطفال غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم ويبحثون عن عائلاتهم، وجمعت 168,812 رسالة صليب أحمر ووزعت 136,833 رسالة، وساعدت على إجراء 2,023,934 مكالمة هاتفية ناجحة، وقدمت الدعم لجمع شمل 7,832 عائلة. وترتفع أرقام خدمات إعادة الروابط العائلية المقدَّمة عمومًا مع مرور كل عام من أعوام تنفيذ الاستراتيجية.

[7] الأهداف الاستراتيجية الأربعة: 1) الحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء الأفراد، والحفاظ على الروابط العائلية؛ 2) تعزيز إمكانيات الحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية وتوفرها؛ 3) تعزيز إمكانية تقديم الإجابات للعائلات حول مصير ذويهم المفقودين؛ 4) تقديم دعم مخصص لعائلات المفقودين والعائلات التي تشتتت.

[8] العوامل الداعمة الستة: 1) مشاركة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة في إعداد خدمات إعادة الروابط العائلية؛ 2) الاستثمار في تعزيز القدرات وإمكانيات الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية؛ 3) حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية؛ 4) تواصل منهجي وموجَّه بشأن خدمات إعادة الروابط العائلية والترويج لها؛ 5) الحشد والشراكات مع الأطراف الفاعلة الأخرى؛ 6) التركيز على احتياجات إعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة.

[9] تجري الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين استبيانًا سنويًا لرصد وتقييم استراتيجية إعادة الروابط العائلية. وفي عام 2023، شاركت 159 جمعية وطنية و86 بعثة من بعثات اللجنة الدولية في الاستبيان. وقد بلغ معدل المشاركة مستويات عالية جدًا على مدار الأعوام، حيث بلغ 84% في 2021، و80% في 2022، و93% في 2023.

2- معلومات أساسية

طلب القرار رقم 6 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019 من مكونات الحركة رفع تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020 – 2025 ومدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية، إلى مجلس المندوبين في 2023، لكن نظرًا لتغير موعد الانعقاد إلى 2024، تقرر عرض التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية على مجلس المندوبين المنعقد في 2024.

وتتقاسم مكونات الحركة جميعًا المسؤولية عن تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية. وتقع على عاتق الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي فرادى المسؤولية عن إدماج التدابير الواردة في خطة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية[10] في استراتيجياتهم وخططهم وبرامجهم التدريبية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ولإجراء عملية الرصد على المستوى العالمي، أعد الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية[11] إطار رصد وتقييم استراتيجية إعادة الروابط العائلية، الذي يسهم إسهامًا كبيرًا في تحليل التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وسيواصل الفريق رصد عملية التنفيذ وتقديم الإرشادات والدعم بما يتوافق مع الدور المنوط به بحسب نص القرار رقم 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2007. وستواصل اللجنة الدولية، عبر الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، الإشراف على تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية بوصفها المنسق والمستشار الفني للحركة في مجال إعادة الروابط العائلية، وذلك بالتعاون مع المكونات الأخرى للحركة. وستستمر كذلك في جمع البيانات الإحصائية العالمية بشأن إعادة الروابط العائلية، وتحليل البيانات المستمدة من استبيان الرصد والتقييم السنوي الذي أعده الفريق المعني بالتنفيذ، ومشاركتها مع الجهات المعنية.

ورحب القرار رقم 9 الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2017 بإنشاء فريق عمل معني بتنفيذ مدونة قواعد السلوك في مجال إعادة الروابط العائلية، وهو الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية. [12]ويدعم الفريق الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية في نشر مدونة قواعد السلوك في مجال إعادة الروابط العائلية وتنفيذها بشكل منهجي، ويقود أعمال التنفيذ والرصد المتعلقة بالعامل الداعم الثالث لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية، الذي يركز على حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية.

أنشئ منبر قيادات إعادة الروابط العائلية على أساس القرار المعني بإعادة الروابط العائلية الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2017، ليكون بمثابة منتدى تتواصل فيه مشاركة قيادات الجمعيات الوطنية الفاعلة في مجال إعادة الروابط العائلية،

[10] خطة التنفيذ جزء من استراتيجية إعادة الروابط العائلية (الجزء الثاني)، المتاحة على الرابط التالي:
https://shop.icrc.org/restoring-family-links-strategy-for-the-international-red-cross-and-red-crescent-movement-2020-2025-including-legal-references-pdf-en.html.

[11] يتألف الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية من 35 جمعية وطنية تنتمي إلى مناطق مختلفة، بالإضافة إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

[12] يتألف الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك في مجال إعادة الروابط العائلية من 17 جمعية وطنية تنتمي إلى مناطق مختلفة، بالإضافة إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

واللجنة الدولية (والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين) والاتحاد الدولي لتناول المسائل بالغة الأهمية في إطار جماعي بغية تشكيل خدمات إعادة الروابط العائلية في المستقبل، وتوجيه تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية على الصعيد الاستراتيجي.

وتشكل هذه المنابر العالمية لإعادة الروابط العائلية المنظومة التي تدعم تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية ورصدها على المستوى العالمي.

3- التحليل/التقدم المحرز

أ) أداء شبكة الروابط العالمية

إطار رصد وتقييم استراتيجية إعادة الروابط العائلية

تضمّن تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020–2025 استحداث إطار شامل للرصد والتقييم.

وإطار رصد وتقييم استراتيجية إعادة الروابط العائلية نظام مصمم لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وقياس نتائجه وتقييم فعاليته. يشتمل الإطار على استبيانات سنوية منتظمة، غرضها تجميع بيانات إحصائية بشأن إعادة الروابط العائلية، وكذلك استبيانًا مخصصًا للرصد والتقييم. ويكفل تجميع هذه البيانات وتحليلها التحسين المستمر لشبكة إعادة الروابط العائلية وترسيخ مبدأ المساءلة بها. وينطوي النظام على مجموعة من المؤشرات الطموحة التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأهداف الاستراتيجية وعواملها الداعمة، ما يضمن إجراء تقييم شامل وفعال لها.

ووجَّه الفريق المعني بالتنفيذ أربعة استبيانات للرصد والتقييم إلى الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية (باعتبارها الجهات المقدمة لخدمات إعادة الروابط العائلية) في الأعوام 2021 و2022 و2023 و2024، وكان معدل المشاركة في الاستبيانات مرتفعًا للغاية. [13]أرسى هذا الأداء المتسق قاعدة متينة لتحليل البيانات المتعلقة بقيمة وأداء لشبكة الروابط العائلية العالمية طوال فترة التنفيذ. بيد أنه يتعذر قياس مستوى تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية لدى الجهات التي لم تشارك بالرد على الاستبيانات. وتركز آلية جمع البيانات، التي تديرها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، على تجميع الأرقام الكلية للمؤشرات المعدَّة لرصد مدى تنفيذ أهداف الاستراتيجية وعواملها الداعمة. ويجرى بعدئذ نشر هذه البيانات على مستوى الحركة لطرح نظرة عامة موسعة على الإنجازات المحققة والفجوات التي تعتور تنفيذ الاستراتيجية، وهو ما يتجلى في هذا التقرير المرحلي.

[13] الجمعيات الوطنية التي شاركت بالرد على الاستبيانات: 153 جمعية وطنية في 2021، و149 جمعية وطنية في 2022، و175 جمعية وطنية في 2023، و159 جمعية وطنية في 2024. وبعثات اللجنة الوطنية التي شاركت بالرد على الاستبيانات: 93 بعثة في 2021؛ و88 بعثة في 2022؛ و100 بعثة في 2023؛ و86 بعثة في 2024.

إضافةً إلى ذلك، أسهمت نتائج إطار الرصد والتقييم في توجيه الأولويات الإقليمية المحددة في خطط العمل الإقليمية[14] التي وُضعت في الأعوام الأولى لتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية.

ويمكن أن تسهم عملية المشاركة في الاستبيانات والنتائج المتحصلة منها إسهامًا كبيرًا في توجيه عمليتي التخطيط وصنع القرار في الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وتحسين جهود الرصد والتقييم على المستوى الوطني. كما يمكن أن تدعم الرؤى جهود الحوار والمناصرة بشأن إعادة الروابط العائلية، الأمر الذي يكفل الاعتراف بأهمية خدمات إعادة الروابط العائلية وحصولها على الدعم الكافي.

أداة تقييم قدرات (سجل أداء) أنشطة إعادة الروابط العائلية

من أهم الابتكارات التي طُرحت في إطار الرصد والتقييم لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية أداة تقييم ذاتي لقدرات إعادة الروابط العائلية مدرجة في الاستبيان السنوي للرصد والتقييم، وهي سجل أداء أنشطة إعادة الروابط العائلية. وتكمل أداة التقييم الذاتي للقدرات هذه إطار الرصد والتقييم عن طريق تمكين خدمات إعادة الروابط العائلية في الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية من التحليل ووضع الاستراتيجيات بهدف تحسين قدراتها الفردية في مجال إعادة الروابط العائلية. وتركز الأداة على ستة أبعاد تتعلق بالقدرات: *تبني القضية، والهياكل، والكفاءات، والعلاقات، والموارد، والأدوات*.[15] وتُحدَّد لكل بُعد من الأبعاد، وكل عنصر مضمَّن بداخله، درجة على مقياس من 1 إلى 4، في الإجابات المقدمة على الاستبيان (حيث 1 هو القيمة الأدنى و4 هو القيمة الأعلى).

وتعد هذه الأداة خطوة أولى في عملية تعزيز القدرات، وتوفر فهمًا للقدرات الراهنة في إعادة الروابط العائلية، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في هذا الصدد. وبخلاف سجلات الأداء الفردية[16] التي تتلقاها كل جمعية وطنية وبعثة للجنة الدولية سنويًا لتمكينها من رصد التقدم الذي تحرزه في تعزيز قدراتها الخاصة، أثبتت الأداة كذلك أنها مورد مفيد للغاية في تقييم تقدمنا الجماعي وتحديد المجالات التي تتطلب تطوير القدرات فيها.

[14] وضعت المناطق في أفريقيا، والمنابر دون الإقليمية في الأمريكتين في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والكاريبي وأمريكا الجنوبية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوراسيا، والشرق الأدنى والأوسط، خطط عمل إقليمية و/أو حددت أولويات رئيسية لتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية.

[15] تتوفر نماذج سجلات الأداء المخصصة للجمعيات الوطنية واللجنة الدولية في ملاحق مرفقة بوثيقة إرشادات شبكة الروابط العائلية بشأن تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية في مجال إعادة الروابط العائلية، التي يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: https://shop.icrc.org/family-links-network-guidance-on-strengthening-national-societies-rfl-capacities-pdf-en.html.

[16] سجل أداء أنشطة إعادة الروابط العائلية جزء من عمليات متخصصة لتقييم وتطوير الجمعيات الوطنية، على النحو الوارد في إرشادات الاتحاد الدولي للجمعيات الوطنية، التي يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:

https://www.ifrc.org/sites/default/files/2022-03/IFRC%20Overview%20Assessment%20Development%20processes%20AR.pdf.

ب) الاتجاهات الرئيسية المستمدة من تحليل بيانات إطار الرصد والتقييم

يقدم هذا القسم ملخصًا لتحليل الاتجاهات الرئيسية التي سادت خلال الأعوام الأربعة الماضية، ويسرد بعض الإنجازات الرئيسية والتحديات الماثلة. ويركز تحديدًا على ثلاثة من العوامل الداعمة للاستراتيجية، التي لا بد من إحراز تقدم وبذل مزيد من الاستثمارات الموجهة بها، وفقًا لبيانات الرصد والتقييم.

وتظهر نتائج أحدث استبيان للرصد والتقييم[17] أن 78% من الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية المستطلعة آراؤها تشارك في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية؛ 3% فقط منها تقدم هذه الخدمات في حالات الطوارئ فقط، و4% فقط منها تجري أنشطة تعزيز القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية. وفي عام 2023، قدمت 144 جمعية وطنية خدمات إعادة الروابط العائلية في إطار حزمة أنشطتها، اقتصرت 7 جمعيات منها على تفعيل هذه الخدمات في حالات طوارئ. وظلت هذه الأرقام ثابتة الوتيرة على مدار الأعوام الأخيرة. وتشير النسبة المرتفعة من الجمعيات الوطنية المشاركة في أنشطة إعادة الروابط العائلية إلى أن هذا المجال هو النشاط الأكثر شيوعًا بين أنشطة الحماية التي تجريها الجمعيات الوطنية (بعد تعميم مجال الحماية)، وذلك وفقًا للاستبيانات التي أجريت في إطار مبادرة الحماية في الحركة.

تعزيز قدرات شبكة الروابط العائلية في مجال إعادة الروابط العائلية

تتطلب إعادة الروابط العائلية، باعتبارها خدمة رئيسية في الحركة، دمجًا تامًا في أنشطة الاستجابة الميدانية وتوفير موارد كافية لتلبية المطالب في هذا المضمار. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز قدرات شبكة الروابط العائلية لتنفيذ استجابة عالمية فعالة ترمي إلى منع تشتت أفراد العائلات ودخولهم في عداد المفقودين، والكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، وتقديم إجابات شافية لعائلاتهم، وتقديم الدعم للعائلات من أجل تلبية الاحتياجات الناجمة عن تشتت شملها وفقدان الأقارب، وتيسير لمّ شمل العائلات.

وتسلط نتائج سجل الأداء الضوء على البُعد الخاص بتبني القضية فيما يتعلق بخدمات إعادة الروابط العائلية، بوصفه البُعد الأقوى على الصعيد العالمي. لكن استدامة خدمات إعادة الروابط العائلية وترجمتها إلى قدرات ميدانية ما يزال تحديًا. بينما حصد بُعدا العلاقات[18] والموارد[19] باستمرار أقل الدرجات[20] في أثناء تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية. يشدد هذا على الحاجة إلى إيلاء هذه المجالات اهتمامًا خاصًا، أخذًا في الاعتبار الوشائج التي تربطها ببعضها بعضًا. لكن يُلاحَظ أن البيانات المجمعة تشير إلى أن مؤشر العامل الداعم الخامس - إبرام شراكات فعالة مع جهات فاعلة خارجية[21] - يبلغ 50% حاليًا، ليكون بذلك أحد المؤشرات التي أحرزت أكبر قدر من التقدم مقارنة ببيانات خط الأساس.

[17] السنة المشمولة بالتقرير 2023: 159 جمعية وطنية و86 بعثة للجنة الدولية.

[18] العلاقات تتضمن الشراكات داخل شبكة الروابط العائلية والحركة ومع الجهات الفاعلة الخارجية.

[19] تشتمل الموارد على مخصصات الميزانية، والموارد البشرية، والبنية التحتية.

[20] في المتوسط، استمرت درجة "العلاقات" عند معدل 2.7 نقطة، بينما بلغت درجة "الموارد" 2.8 نقطة على مدار فترة التنفيذ.

[21] قد تكون الجهات الفاعلة الخارجية سلطات حكومية، أو منظمات إنسانية أخرى، أو منظمات مجتمعية، أو ممثلين عن القطاع الخاص أو جهات أخرى.

تظهر نتائج الرصد عدم إحراز أي تقدم في مخصصات الميزانية لخدمات إعادة الروابط العائلية. [22]إضافةً إلى ذلك، يفرط كثير من الجمعيات الوطنية في الاعتماد على الدعم المقدم من اللجنة الدولية، فقد خلص القياس الكمي الآن إلى أن 40% من الجمعيات الوطنية التي تقدم خدمات إعادة الروابط العائلية، وشاركت في استبيانات الرصد والتقييم، ما زالت تعتمد باطراد على الدعم من اللجنة الدولية بنسب تتراوح بين 76% و100%. وقد استمر هذا الاعتماد على حاله دون تغيير على مدار الأعوام الأربعة لتنفيذ الاستراتيجية، رغم الإقرار بأن إعادة الروابط العائلية نشاط أساسي للجمعيات الوطنية. ووضعت الأزمة المالية التي تعرضت لها اللجنة الدولية الضوء هذا الاعتماد تحت دائرة الضوء، الأمر الذي دفع إلى حث الجمعيات الوطنية على تنويع مصادر تمويلها، سواء من داخل الحركة أو خارجها. ولا يمتلك الاتحاد الدولي حاليًا أي موارد بشرية أو مالية مخصصة بشكل دائم لدعم خدمات إعادة الروابط العائلية خارج عمليات طارئة بعينها. وبناءً عليه، تتولى الفرق المتخصصة في الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، والهجرة، والتخطيط والرصد والتقييم وإعداد التقارير، وتطوير الجمعيات الوطنية، تقديم الدعم في إطار الموارد المتاحة حاليًا.

تكشف نتائج سجل الأداء كذلك عن تفاوت في القدرات والموارد داخل شبكة الروابط العائلية، ما يشير إلى وجود فرص بين الأقران لزيادة الدعم الاستراتيجي المتبادل وإبرام شراكات استراتيجية، تُصمَّم على نحو يلبي متطلبات قدرات محددة، أو مسائل مشتركة، أو حالات تحظى بالأهمية. لكن من الضروري ضمان استمرار الجمعيات الوطنية التي توجد لديها احتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية في الحصول على الدعم المطلوب للإسهام في تحسين أداء شبكة الروابط العائلية. ويمكن لبعض الجمعيات الوطنية أن تدعم جمعيات وطنية شقيقة ترسيخًا لثقافة التعاون والتعلم المستمر داخل شبكة الروابط العائلية.

وفي حين أن الأزمة المالية التي تعرضت لها اللجنة الدولية سلطت الضوء على الصعوبات التمويلية، فقد أدت كذلك إلى تعجيل طرح مبادرات إيجابية، مثل دعم الأقران داخل شبكة الروابط العائلية. وينبغي تعزيز هذه المبادرات وتشجيعها مستقبلاً، وذلك رغم أن آليات الدعم الفعال والمستدام لم تطرأ عليها تحسينات بُعد.

أحد الإنجازات المهمة التي تحققت في فترة التنفيذ هو التعاون في إعداد "إرشادات شبكة الروابط العائلية بشأن تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية في مجال إعادة الروابط العائلية". [23]فقد جاء إعداد هذا الكتيب الإرشادي ثمرة للتعاون بين مكونات الحركة، التي اعتمدت في ذلك على خبرة السنوات لتقديم أفضل الممارسات في مكان واحد. ويهدف هذا الكتيب إلى تعريف الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والموظفين المعنيين بالشراكات مع جمعيات وطنية أخرى بكيفية تحسين القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية بفعالية، ويسترشد في ذلك المسعى بإرشادات الاتحاد الدولي بشأن تطوير الجمعيات الوطنية ويتوافق معها.

الاستثمار في التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في مجال إعادة الروابط العائلية

تسهل آليات التأهب والتدخل السريع الاستجابة لحالات الطوارئ بسرعة وفعالية. وقد أظهرت شبكة الروابط العائلية باستمرار قدرتها على الاستجابة السريعة، إذ نشرت أفرادًا من مجموعة أخصائيي إعادة الروابط العائلية في 12 حالة طوارئ

[22] تظهر بيانات الرصد والتقييم أن الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية حافظت عمليًا على المستوى ذاته من مخصصات خدمات إعادة الروابط العائلية في الميزانية (استمرت درجة الجمعيات الوطنية عند معدل 2.3 نقطة، واللجنة الدولية عند 2.9 نقطة).

[23] https://www.ifrc.org/sites/default/files/2022-03/IFRC%20Overview%20Assessment%20Development%20processes%20AR.pdf

منذ عام 2020. وبلغ مجموع الأفراد الذين أُرسلوا إلى سياقات النزاعات والكوارث والتحركات الجماعية للسكان 19 أخصائيًا. فأثبتت هذه الآلية، التي تضم في عضويتها 80 فردًا مدربًا - 25 من الجمعيات الوطنية و55 من اللجنة الدولية - وتديرها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، بذلك نجاحها باستمرار.

وتحسَّن مستوى التنسيق مع الاتحاد الدولي بشأن الانتشار في حالات الطوارئ عن طريق دمج مجموعة الأخصائيين في مجال إعادة الروابط العائلية في عمليات الانتشار التي يقودها الاتحاد الدولي[24]، وصياغة عملية لضبط سير العمل في عمليات الانتشار مستقبلاً. وقد أدرج الاتحاد الدولي أنشطة الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية في آليات تمويل الطوارئ (صندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث، ونداءات الطوارئ) حسب الطلب بغرض تيسير تمويل عمليات الانتشار وتحسين قدرات الاستجابة. وثمة حاجة إلى نهج منظم لدمج أنشطة الاستجابة، في مجال إعادة الروابط العائلية، في تمويل الطوارئ من أجل التصدي لحالات تشتت العائلات والاختفاء في حالات الطوارئ الإنسانية كافة.

مثال آخر على دمج إعادة الروابط العائلية في عمليات الاستجابة الطارئة التي يجريها الاتحاد الدولي، هو إدراج وحدة تعليمية تختص بإعادة الروابط العائلية في حزمة التدريب العالمية لفرق الاستجابة الوطنية، ودورة تدريبية متخصصة في إعادة الروابط العائلية لفرق الاستجابة الوطنية في منطقة الأمريكتين من أجل تحسين مستوى المعرفة والتأهب لدى المستجيبين الأولين. وقد أُشرك موظفو إعادة الروابط العائلية في فعاليات وعمليات التدريب العالمية للاستجابة السريعة، ومن الأهمية بمكان مواصلة التنسيق مع مندوبي الاستجابة السريعة في الاتحاد الدولي، بمن فيهم مندوبي الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج. إضافةً إلى ذلك، أعدت اللجنة الدولية، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، وحدات تعليمية إلكترونية متخصصة في إعادة الروابط العائلية في حالات الطوارئ ليستفيد منها العاملون في هذا المجال. وستتاح هذه الوحدات قريبًا لشبكة الروابط العائلية على منبر التعلم التابع للاتحاد الدولي.

وفي أثناء فترة التنفيذ، استجابت شبكة الروابط العائلية بفعالية لحالات الطوارئ، ومن ذلك مواجهة تحديات عالمية مثل جائحة كوفيد-19 في 2020 و2021، والأزمة الإنسانية في أفغانستان في 2021، وحادثة اختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين والنزاع المسلح الدولي في أوكرانيا في 2022، كما نجحت في 2023 في تلبية الاحتياجات واسعة النطاق التي نجمت عن الكوارث[25] والنزاعات المسلحة.[26]

[24] على سبيل المثال، هايتي في 2021.

[25] على سبيل المثال، الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا، والفيضانات في ليبيا، وهي أحداث أدت إلى نشر أفراد من مجموعة الأخصائيين في مجال إعادة الروابط العائلية.

[26] على سبيل المثال، السودان، وأذربيجان وأرمينيا، وإسرائيل وفلسطين، حيث أدت هذه النزاعات إلى نشر أفراد من مجموعة الأخصائيين في مجال إعادة الروابط العائلية.

ورغم تحقيق هذه الإنجازات، ما تزال هناك حاجة إلى تعزيز تدابير التأهب؛ إذ تشير البيانات الراهنة إلى أن 5% فقط من الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية على أتم استعداد[27] لتلبية الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية في حالات الطوارئ، وأن 66% مستعدة جزئيًا، ولم يُلاحَظ تقدم يُذكر في هذا الصدد.

ومن الضروري لتحسين مستوى الاستجابة دمج إعادة الروابط العائلية بشكل أفضل في خطط الطوارئ، وهو ما يتطلب تنسيقًا داخليًا في الجمعيات الوطنية وإتاحة مبادئ توجيهية وأدوات ودورات تدريبية للعاملين في مجال إعادة الروابط العائلية. وتُبذل حاليًا جهود لتحسين مستوى التأهب، ويشمل ذلك تفعيل نماذج التخطيط لمواجهة الطوارئ،[28] والتدريب من خلال وحدات التعلم الإلكتروني، والتدريب المستمر لمجموعة الأخصائيين في مجال إعادة الروابط العائلية. وإلى جانب ذلك، توجد خطط لتنقيح الدليل الميداني لإعادة الروابط العائلية في حالات الكوارث. ويجرى العمل كذلك على إعداد إرشادات بشأن المشاركة في إدارة الكوارث ودمج إعادة الروابط العائلية في أنشطة التأهب والاستجابة. ومن الضروري ضمان إدراك العاملين في إعادة الروابط العائلية للموارد المتاحة والإلمام بكيفية استخدامها بكفاءة في جهود التأهب والاستجابة.

حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية

ظهرت تحديات في أثناء تنفيذ الامتثال لمتطلبات حماية البيانات في شبكة الروابط العائلية، كان أبرزها حادثة اختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين في 2022، التي جرّت اضطرابات خطيرة على عمليات شبكة الروابط العائلية. أكّد هذا الاختراق الخسارة الفادحة التي تتكبدها شبكة الروابط العائلية عند تعرض حماية البيانات للخطر. لكنه أبرز كذلك فعالية جهودنا في التخفيف من أثر الحادث، وأهمية قرارنا المتعلق بإعادة الروابط العائلية وحماية البيانات[29] ومدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية.[30] وتجلت قدرة شبكة الروابط العائلية على العمل بمرونة والتحلي بروح التضامن بشكل لافت للنظر. فقد سارعت الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية إلى حشد جهودها للتصدي لهذا التعطل لتتسنى استعادة الخدمات في أسرع وقت ممكن. ولم تخفف هذه الجهود التعاونية الأثر الآني للحادث فحسب، وإنما عززت كذلك أهمية تطبيق نهج موحد لحماية البيانات على مستوى الشبكة بأسرها. كما بدت القيمة العظيمة لحملات التوعية والجهود المبذولة على مدار الأعوام السابقة في الاستجابة الفعالة للأزمة.

عززت حادثة اختراق البيانات في عام 2022 التزامنا بحماية البيانات. والامتثال التام لأُطر حماية البيانات هو أحد أكثر المؤشرات طموحًا في إطار الرصد والتقييم. ورغم إحراز بعض التقدم في هذا الشأن بالمقارنة مع بيانات خط الأساس لعام

[27] "على أتم استعداد" تعني أن الجمعية الوطنية أو بعثة اللجنة الدولية 1) أدمجت إعادة الروابط العائلية بالكامل في استجابتها الميدانية، 2) جهزت سلفًا مجموعات لوازم إعادة الروابط العائلية وقامت على صيانتها، 3) درّبت الموظفين المكلفين في هذا المجال، 4) نفّذت إجراءات عمل موحدة للاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية.

[28] أُعدت هذه النماذج بالتشاور مع الاتحاد الدولي واستندت إلى أدوات التخطيط لحالات الطوارئ بالاتحاد الدولي.

[29] القرار "إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية"، اعتُمد في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر في 2019، ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://rcrcconference.org/app/uploads/2019/12/33IC-R4-RFL-ADOPTED_AR.pdf.

[30] مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: https://rcrcconference.org/app/uploads/2019/07/rfl-code-of-conduct.pdf.

2020، تظهر الأرقام أن الامتثال التام في شبكة الروابط العائلية في عام 2023[31] وصل إلى 5٪، بينما بلغ المستوى المتوسط من الامتثال 21٪. ولا بد لنا ونحن نمضي قدمًا من الاستمرار في إعطاء الأولوية لممارسات التعامل المسؤول مع البيانات، ما يكفل حماية المعلومات الحساسة التي يأتمننا عليها المستفيدون من خدماتنا. لذلك وضع الفريق المعني بتطبيق المدونة خطة عمل محكمة سيبدأ تنفيذها في عام 2024، وتتضمن الأولويات الرئيسية والنواتج.[32] وسيستمر الفريق في مراقبة مؤشرات الرصد الرئيسية بشأن حماية البيانات، التي يتضمنها استبيان الرصد والتقييم، وإحاطة الفريق المعني بالتنفيذ علمًا بالإجراءات المطلوبة.

بيئة (رقمية) مواتية لشبكة الروابط العائلية

تطرح الوسائل التكنولوجية الرقمية فرصًا غير مسبوقة وتحسّن كفاءة شبكتنا، الأمر الذي يتيح لنا توجيه بؤرة التركيز على الدعم الفردي ومتابعة العائلات المعنية. لكنها تجلب معها كذلك مخاطر جديدة، وهو ما كشفت عنه بجلاء حادثة اختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين عام 2022. فمن الأهمية بمكان أن تكفل الوكالة المركزية، بصفتها مستشارًا فنيًا ومنسقًا لشبكة الروابط العائلية، ألا يؤدي تطوير حلول رقمية جديدة، سواء أقامت الشبكة بذلك بنفسها أو عُهد بذلك إلى جهات أخرى لحساب الشبكة، إلى تعرض المتضررين لمخاطر إضافية، وأن تضمن الأدوات الرقمية تسهيل إمكانية الحصول على الخدمات وتعزيز كفاءتها، وأن تكون عنصرًا مكملاً للتواصل البشري والحكم الإنساني على الأمور لا أن تحل محلها.

وستواصل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين إمكانية الحصول (الهدف الاستراتيجي الثاني) على خدمات إعادة الروابط العائلية وتعزيز فعاليتها بالتعاون مع شبكة الروابط العائلية، سعيًا إلى زيادة فرص تقديم إجابات للعائلات (الهدف الاستراتيجي الثالث). وتشمل التطويرات الرئيسية مثلاً تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات عن طريق التفاعل عن بُعد مع خدمات إعادة الروابط العائلية.[33] تتضمن التطويرات الأخرى أدوات تساعد على توفير أدلة للبحث عن المفقودين بفعالية، ما يسهم في تعزيز إمكانية تقديم إجابات للعائلات حول مصير ذويهم المفقودين.[34] وتعكس جهود التحول الرقمي، التي تبذلها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين لفائدة شبكة الروابط العائلية، التوازن الدقيق بين الاستفادة من التطورات التكنولوجية والتمسك بالقيم الأساسية المتمثلة في السلامة والأمن و"عدم إلحاق الضرر" والتواصل الإنساني في الخدمات التي نقدمها في مجال إعادة الروابط العائلية.

---

[31] توجد تسعة مؤشرات رصد رئيسية للجمعيات الوطنية، وستة مؤشرات للجنة الدولية؛ منها ستة مؤشرات أساسية بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية، وأربعة مؤشرات أساسية بالنسبة إلى اللجنة الدولية. وتحصل الجمعية الوطنية أو بعثة اللجنة الدولية على تقييم "مستوى عالٍ من الامتثال" إذا أجابت بـ "نعم" على مؤشرات الرصد الرئيسية كافة، و"مستوى متوسط من الامتثال" إذا أجابت بـ "نعم" أو "جزئيًا" على مؤشرات الرصد الرئيسية الأساسية، بينما تحصل على "مستوى منخفض من الامتثال" إذا أجابت بـ "نعم" أو "جزئيًا" على أقل من ستة (أو أربعة) من مؤشرات الرصد الرئيسية الأساسية، وتحصل على تقييم "عدم الامتثال" إذا أجابت بـ "لا" على مؤشرات الرصد الرئيسية التسعة (أو الستة) كافة.

[32] على سبيل المثال، تنفيذ مذكرة المعلومات المبسطة والنماذج ذات الصلة بحماية البيانات في بعض خدمات إعادة الروابط العائلية، وإعداد مذكرة معلومات مناسبة للأطفال، وتنقيح مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية وتفعيلها، وإعداد مواد تدريبية، مثل وحدة تعلم خاصة بحماية البيانات، لدمجها في البرنامج التدريبي لإعادة الروابط العائلية وتقييمات الأثر على حماية البيانات.

[33] مركز الاتصال للاستعلام والمساعدة عن بُعد (REACH) هو أداة تتيح للمتضررين تسجيل طلب إعادة روابط عائلية بأنفسهم، ما يوفر إدارة متكاملة للاتصالات الواردة من قنوات مختلفة، وتجميع المعلومات ومتابعتها. ويجري حاليًا تعميم هذه الأداة على الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية.

[34] على سبيل المثال، يعد نظام المطابقة الرقمية للأشخاص المفقودين أداة أخرى جرى تطويرها. وتتيح هذه الأداة مراجعة البيانات ومطابقتها في قواعد بيانات داخلية وخارجية متعددة بطريقة آلية وآمنة ومحكمة. وبذلك تسمح هذه الأداة للجنة الدولية الآن بالبحث في كل ما لديها من قواعد بيانات مختصة بالحماية، للعثور على معلومات تتطابق مع معلومات الأشخاص المفقودين. وسيتوسع نطاقها قريبًا لتشمل الجمعيات الوطنية، بل ومنظمات إنسانية أخرى مستقبلاً.

استعراض موجز لأهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة الأخرى

لا بد للمتضررين المحتاجين إلى خدمات إعادة الروابط العائلية من التعرف على خدماتنا، وتحتاج الحركة إلى الاستثمار بشكل متواصل في الترويج لهذه الخدمات (العامل الدعم الرابع). وفي 2023، اتخذ 34% من أعضاء شبكة الروابط العائلية تدابير مهمة لتعزيز الترويج لخدمات إعادة الروابط العائلية والتعريف بها.

ومن الأهمية بمكان أن تستمر ثقة الأشخاص المتضررين في الحركة، وأن يعرفوا طريقة الوصول إلى خدمات إعادة الروابط العائلية، وأن يكون بوسعهم التواصل بشكل شخصي مع الموظفين والمتطوعين في شبكة الروابط العائلية، متى سمحت الظروف بذلك. وفي هذا الصدد، قدَّم 19% من أعضاء شبكة الروابط العائلية دعمًا مخصصًا لعائلات المفقودين والعائلات المشتتة (الهدف الاستراتيجي الرابع) عن طريق إنشاء نظام لإجراء استبيانات عن مدى رضا مستخدمي خدمات إعادة الروابط العائلية، وقد حقَّق هذا المؤشر ارتفاعًا مقارنةً ببيانات خط الأساس.[35]

لكن ما زالت هنالك حاجة إلى تعزيز مشاركة الأشخاص المتضررين على نحو فاعل في إعداد خدمات إعادة الروابط العائلية. ولم يتحقق تقدم ملحوظ في مؤشر العامل الداعم الأول لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية، إذ أفاد 11% فقط من أعضاء شبكة الروابط العائلية في عام 2023 أنهم يسعون بنشاط إلى التماس آراء الأشخاص المتضررين. لكن يمكن إلقاء الضوء على مبادرات أخرى، مثل المؤتمر الدولي لعائلات المفقودين[36] وعملية الاختيار لنيل وسام الحركة للروابط العائلية، باعتبارها أمثلة بارزة على سعي الحركة لإشراك المتضررين في عمليات صنع القرارات المتعلقة بإعادة الروابط العائلية.[37]

[35] كان رقم خط الأساس 11%.

[36] يجمع هذا المنتدى الفريد، الذي تنظمه الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، العائلات التي فُقد أحباؤها بسبب النزاعات أو الهجرة أو حالات العنف الأخرى، حيث تشارك هذه العائلات في وضع جدول أعمال المؤتمر. وقد جمع المؤتمر الدولي الثالث لعائلات المفقودين (في الفترة 21-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023) 700 عائلة من عائلات المفقودين، التي شاركت عبر 44 مركزًا محليًا للمؤتمرات استضافتها 27 بعثة للجنة الدولية و14 جمعية وطنية في جميع أنحاء العالم.

[37] تنص لوائح منح وسام الحركة الجديد للروابط العائلية من حيث المبدأ على مشاركة ممثلين اثنين على الأقل عن الأشخاص المتضررين، أو الأشخاص الذين عاشوا تجربة تشتت شمل العائلة، في لجنة الوسام، بحسب القرار رقم 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022، ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://rcrcconference.org/app/uploads/2022/06/CD22-R04-Family-Links-Medal_22-June-2022_FINAL_AR.pdf.

وأخيرا، تقدِّم 29% من الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية بانتظام[38] مجموعة من خدمات إعادة الروابط العائلية إلى المهاجرين، وقد ظلّت هذه النسبة على حالها على مدار الأعوام الأربعة الفائتة. [39]وتتواصل الجهود للتواؤم مع احتياجات المهاجرين في مجال إعادة الروابط العائلية، ومن الأمثلة على ذلك أداة البحث الإلكترونية **Trace the Face**[40].

ج) الأولويات في المرحلة القادمة من عملية التنفيذ

رغم ضرورة بذل الجهود لتحسين الأداء في كل المؤشرات التي ترصد أهداف استراتيجية إعادة الروابط العائلية والعوامل الداعمة لها، بما يكفل مواصلة المسيرة الناجحة لعملية تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020-2025، حدد الفريق المعني بالتنفيذ ثلاث أولويات رئيسية للمرحلة القادمة من عملية التنفيذ. الأولى هي مواصلة تحسين قدرات إعادة الروابط العائلية، وتعزيز موارد شبكات الروابط العائلية، ويشمل ذلك التدريب والدعم الموجهين للجمعيات الوطنية، بغرض تحسين جودة الخدمات المقدَّمة والكفاءة التشغيلية. والثانية هي الاستمرار في تحسين مستوى التأهب لحالات الطوارئ عن طريق وضع خطط التأهب وتنفيذها، وإجراء عمليات المحاكاة والتدريبات دوريًا، وتوفير فرص التدريب على إعادة الروابط العائلية في حالات الطوارئ، بما يضمن سرعة الاستجابة وفعاليتها حال اندلاع الأزمات. والأولوية الأخيرة هي الاستمرار في تحسين الامتثال لمعايير حماية البيانات، وهو ما يتحقق بتعزيز الالتزام باللوائح التنظيمية لحماية البيانات، عن طريق الاستعانة بأدوات شاملة وسهلة الاستخدام، والتدريب على مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية، وتنفيذها بحذافيرها لحماية المعلومات الشخصية وبناء الثقة مع مستخدمي خدمات إعادة الروابط العائلية.

ويهدف الفريق المعني بالتنفيذ، إذ يمنح الأولوية لهذه المجالات، إلى تحسين الأداء العام ومرونة شبكة الروابط العائلية، وضمان قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للفئات المحتاجة إلى خدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها الحركة.

4- الآثار المترتبة على الموارد

ينبغي لمكونات الحركة أن تجدد تأكيد التزامها بتخصيص الموارد وفقًا لأدوارها وقدراتها واحتياجاتها العملياتية تنفيذًا لخطة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية. وسيعتمد تخصيص الموارد وتنفيذ هذا التدابير على البرامج الحالية في مجال إعادة الروابط العائلية، ولا بد من التأكيد على أهمية الجهود الجماعية الرامية إلى تحسين هذه البرامج.

---

[38] كلمة "بانتظام" تعني أن الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية تجري على الأقل خمسة من الأنشطة التالية: خدمات إعادة الروابط العائلية للمهاجرين في مراكز الهجرة، وخدمات إعادة الروابط العائلية للمهاجرين في مراكز الاحتجاز، وتوفير سبل إجراء المكالمات/الاتصالات للمهاجرين خارج مراكز الهجرة/الاحتجاز، وتوفير خدمات البحث عن المفقودين للمهاجرين خارج مراكز الهجرة/الاحتجاز (يشمل ذلك استخدام أداة Trace the Face والترويج لها متى اقتضت الحاجة)، وتقديم أنشطة إعادة الروابط العائلية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، والتعاون مع السلطات/الجهات المعنية الأخرى للكشف عن مصير المهاجرين المفقودين وأماكن وجودهم، والتعاون مع السلطات/الجهات المعنية الأخرى لتحديد هوية رفات المهاجرين المفقودين، وتقديم الدعم لجمع شمل المهاجرين بعائلاتهم، وتقديم المعلومات والإرشادات للمهاجرين بشأن إعادة الروابط العائلية (بما في ذلك الرسائل المتعلقة بأنشطة الوقاية).

[39] تظهر البيانات أن الخدمات التي تقدمها اللجنة الدولية انخفضت بنسبة 10% مقارنةً ببيانات خط الأساس، في وقت شهدت فيه الخدمات التي تقدمها الجمعيات الوطنية زيادةً طفيفةً.

[40] تدير اللجنة الدولية أداة البحث Trace the Face بالتعاون مع الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم، بهدف إعادة الاتصال بين أفراد العائلات التي فقدت الاتصال بذويها، أو تشتت شملها على مسارات الهجرة. وتتيح هذه الأداة معرض صور عبر الإنترنت، يضم صورًا لأشخاص تواصلوا مع اللجنة الدولية لطلب المساعدة في البحث عن أفراد من عائلاتهم. ويمكن الوصول إلى الأداة عبر الرابط التالي: https://tracetheface.familylinks.icrc.org/?lang=ar.

إضافةً إلى ذلك، تُشجَّع مكونات الحركة على دعم بعضها بعضًا في جهود تنفيذ الاستراتيجية، ويشمل ذلك بناء شراكات مستدامة بين الجمعيات الوطنية للتعاون من أجل تعزيز القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية.

5- التنفيذ والرصد

تضطلع جميع مكونات الحركة بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020-2025، المزمع تمديدها حتى عام 2030، وفق الأدوار المنوطة بكل منها، على أن تدمج التدابير المنصوص عليها في الاستراتيجية في استراتيجياتها التنظيمية على المستويات كافة. وستشارك كذلك في استبيان الرصد والتقييم الذي أعده الفريق المعني بالتنفيذ، الذي سيشرف على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية. وسيجرى إخطار مكونات الحركة سنويًا بنتائج مؤشرات إطار الرصد والتقييم.

وستُرفع تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية إلى مجلس المندوبين لعام 2028. إذ سيبدأ العمل في ذلك التوقيت لوضع سياسة وإطار استراتيجي جديدين لإعادة الروابط العائلية لمنع حدوث فجوة في السياسات بعد عام 2030. وسيتطلب هذا المسعى دعمًا من شبكة الروابط العائلية وقادة مكونات الحركة كافة، وربما يستدعي التشاور مع جهات فاعلة خارجية.

6) الاستنتاجات والتوصيات

لا بد أن تجدد مكونات الحركة كافة تأكيد التزامها بتحقيق أهداف استراتيجية إعادة الروابط العائلية بحلول عام 2030. وإننا إذ نتأمل التقدم الذي أحرزناه، من الأهمية بمكان أن نعترف بالنطاق الطموح لهذه المساعي، وأن نتعامل مع التوقعات بصورة واقعية. فالتقدم السريع في جميع المناطق والمؤشرات يستلزم مزيدًا من الدعم والاستثمار. وستساعد مواءمة أهدافنا مع وقائع سياق العمل في ضمان تحويل رؤية الاستراتيجية إلى واقع ملموس.

وينبغي أن تظل الطبيعة الفريدة لخدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها الحركة محورًا لجهود حشد الموارد، لا سيما في بيئة تمويل القطاع الإنساني التي تتقلص يومًا بعد يوم. ولا غنى عن إطار الرصد والتقييم لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية من أجل رصد التقدم المحرز، واتخاذ قرارات مستنيرة، ومواصلة مسيرة التحسين.

ومع دخول المرحلة التالية في عملية تنفيذ الاستراتيجية، لا بد للقادة من إدراك الأدوار المنوطة بهم واتخاذ إجراءات ملموسة لإنجاح هذه العملية. وستشكل الاستفادة من مكامن القوة المميزة لشبكة الروابط العائلية تحديًا كبيرًا على مدى الأعوام الستة المقبلة، لكنها تظل أحد الأصول التي تملكها الحركة ولا تُقدَّر بثمن.